S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان السيد المندوب الدائم

سعادة السفير/ عمر دهب فضل

أمـــــام

المنتدى الافتتاحي للمجلس الإقتصادي والاجتماعي
بشأن متابعة تنفيذ خطة أديس أبابا لتمويل التنمية
(١٨ - ٢٠ أبريل ٢٠١٦م)

نيويورك : الأربعاء ٢٠ أبريل ٢٠١٦م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،

أرجو أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على انعقاد المنتدى الإفتتاحي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي حول متابعة تنفيذ تطبيق خطة أديس أبابا لتمويل التنمية والتي تنعقد عليها آمال عراض في تعزيز الشراكة الدولية بشأن تطبيق أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إذ أن خطة أديس أبابا تعتبر التزاماً مكملاً وداعماً لما تم التوافق عليه في قمة الأمم المتحدة بشأن أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ذات الطبيعة العالمية.

السيد الرئيس،،،

يضم وفدي صوته للبيان الذي تقدمت به مملكة تايلندا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، ويوغندا نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وبنغلاديش نيابة عن مجموعة أقل البلدان نمواً، ونود أن نتقدم ببعض النقاط على المستوى الوطني.

أولاً: تقع مسؤولية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على عاتق الدول والحكومات بناءاً على خططها الوطنية وخياراتها في تحديد الأولويات لكن لا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بالوفاء بكامل الإلتزامات التي تم التوافق عليها في وثيقة أجندة التنمية المستدامة وخطة أديس أبابا ومن أهمها تعزيز الشراكة الدولية، وتوفير الموارد المالية وغير المالية، وبناء القدرات والعمل على أن لا يستثنى أحد من هذا التوافق العالمي.

ثانياً: لابد من وجود بيئة عالمية مواتية للنمو الإقتصادي تعين على القضاء على الفقر والجوع وهو التحدي الأكبر الذي يواجه عالمنا اليوم وتعمل على إزالة الفوارق وعدم المساواة بين البلدان وداخل البلدان وإصلاح مؤسسات التمويل الدولية، وإصلاح نظام التجارة الدولية وتسهيل إنضمام الدول النامية والأقل نمواً على وجه الخصوص لمنظمة التجارة العالمية (WTO) والإلتزام بمواصلة سداد الإلتزامات المتعلقة بالعون التنموي الدولي (ODA) ومعالجة الديون الخارجية

بطريقة عادلة وعاجلة والتعاون على وقف الانتقال غير المشروع للأموال ونقل التكنلوجيا.

ثالثاً: إعطاء مزيد من الإهتمام وتوجيه الموارد المالية وغير المالية للبلدان ذات الأوضاع الخاصة، خاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الخارجة من النزاعات والبلدان الأفريقية وتقديم العون لبناء قدراتها الإنتاجية بناءاً على خططها الوطنية. ويطالب وفدى هنا بالإمتناع عن فرض العقوبات الإقتصادية والمالية والتجارية والإجراءات القسرية عن بلادي ورفعها فوراً إذ أنها تعيق جهود القضاء على الفقر والجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً: تشكل مواجهة آثار التغيرات المناخية تحدياً كبيراً فى بلادي ويتمثل ذلك في تغير معدل هطول الأمطار والفيضانات، وتغير النظام البيئي، وتناقص المساحات الزراعية ومساحات المراعي بسبب زيادة دورات الجفاف وتغير التركيبة المحصولية في بعض المناطق وتنامي آثار ظاهرة النينيو ونتطلع إلى الإلتزام باتفاقية باريس ومساعدة الدول النامية في جهودها للتكييف والتخفيف والإلتزام بسداد مبلغ ١٠٠ بليون دولار بحلول العام ٢٠٢٠م وخفض الإنبعاثات الحرارية إلى ١,٥ سيلس والعمل بمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة (CBDR).

خامساً: ضرورة تعزيز قدرات الدول النامية الإحصائية في جمع المعلومات وتحليلها وبناء المؤسسات والقدرات الوطنية التي تشكل الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وختاماً يتطلب تنفيذ خطة أديس أبابا تحريك كافة الموارد وتعزيز التعاون الدولي والشراكة العالمية وإشراك كافة قطاعات المجتمع في تحقيق النهضة والقضاء على الفقر والتقدم في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شكراً سيدي الرئيس